آراء ابن تيمية في الترجمة: عرض وتحليل من منظور دراسات الترجمة الحديثة

Ibn Taimia's Opinions about Translation: Presentation and Discussion through Contemporary Translation Studies

الحاج موساوي

Hadj MOUSSAOUI

جامعة العربي التبسي– تبسة، (الجزائر)، hadj.moussaoui@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/04 **تاريخ القبول**: 2021/12/03 **تاريخ النشر**: 2021/12/28

ملخص:

سعت هاته الدراسة إلى عرض جملة من آراء ابن تيمية بخصوص الترجمة عموما، وترجمة القرآن خصوصا، التي بثها في بعض من مؤلفاته، وتركز على مناقشتها لبيان إن كانت لها صلة ما بدراسات الترجمة الحديثة. بغية فتح نقاش حول إسهام علماء الإسلام في التنظير للترجمة. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج تحض المهتمين بالترجمة على التنقيب في التراث على ما يمكن عده إضافات قيمة إلى المعارف الترجمية.

كلمات مفتاحية: ابن تيمية، الترجمة، ترجمة القرآن، إسهام نظري، دراسات الترجمة.

Abstract:

This study is concerned with the presentation of Ibn Taimia's opinions about translation, in general, and the translation of the *Holy Quran*, in particular. Ibn Taimia's opinions are analyzed in the light of contemporary translation studies in order to assess the extent to which they may be considered as theoretical contributions. The final aim is to awaken a debate about the contributions of Islam Scholars in theorizing for translation. The study confirms that more research is needed in order to unveil the presence of translation in ancient Arabic text books, which could enrich our knowledge about translation studies.

Keywords: Ibn Taimia; Translation Theory; Translating *Quran*; Translation Studies; Translation and Ancient Arabic texts.

المؤلف المرسِل: الحاج موساوي، **الإيميل**: hadj.moussaoui@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

يعدُّ عبد الحليم أحمد بن عبد السلام بن تيمية الحرّاني نموذجا متميزا في تاريخ علماء الإسلام، وذلك نظرا لكثرة تآليفه، وبراعته في معالجة موضوعات مختلفة بطريقة جدُّ متميزة جمعت بين الرواية والدراية، ولقد عُرف عنه غزارة المعرفة، وسعة الاطلاع، وشدّة الذكاء، وحصافة الرأي، وقد جمع بين العلوم الشرعية والعلوم العقلية (فؤاد، 2000، صفحة 14). ونكاد لا نجد علما من علوم الشرع أو اللغة وحتى التاريخ ليس له فيه إضافة قيمة. وحسبُه أن يقول فيه أحد قضاة الشافعية وهو ابْن الزّملكاني:

لقد أُعطي ابْن تَيْمِية الْيَد الطُّولى فِي حسن التصنيف وجودة الْعبارَة وَالتَّرْتِيب والتقسيم والتبيين، وَقد ألان الله لَهُ الْعُلُوم كَمَا ألان الْحَدِيد لداود، كَانَ إِذا سُئِلَ عَن فن من الْعلم ظن الرَّائِي وَالسَّامِع أَنه لَا يعرف غير ذَلِك الْفَنّ، وَحَكم أَن أحدا لَا يعرف مثله، وَكَانَ الْفُقَهَاء من سَائِر الطوائف إِذا جَلَسُوا مَعَه استفادوا فِي مَذْهَبهم مِنْهُ مَا لم يَكُونُوا عرفوه قبل ذَلِك، وَلَا يُعرف أَنه نَاظر أحدا فَانْقَطع مَعَه، وَلَا تكلم فِي علم من الْعُلُوم سَوَاء كَانَ من عُلُوم الشَّرْع أم من غَيرهَا إِلَّا فاق فِيهِ أهله والمنتسبين إِلَيْهِ (الكرمي، 1404هـ، الصفحات 36-37).

لذلك بدرت للباحث فكرة جمع جملة من آراء ابن تيمية عن الترجمة، وتحليلها من منظور دراسات الترجمة الحديثة لمعرفة مدى كونها إسهاما حقيقيا في التنظير للترجمة، فقد ثبت أنّ لابن تيمية إسهامات في بعض من فنون اللغة، ولكونه قد رد على أهل الكتاب، فإنه يُفترض أنه قد تعرّض للترجمة وأهميتها في ترجمة كتب الأديان وعلومها، وذلك لا يُستبعد حين نعلم أنّ لابن تيمية اهتماما بليغا بقضايا اللغة والنحو والدلالة والخطاب كما بيّن ذلك الشجيري في كتاب خصصه لدراسة آراء ابن تيمية اللغوية والنحوية، بل بيّن بأدلة واضحة أن ابن تيمية قد سبق إلى الكثير من القضايا اللغوية التي أثارتها اللسانيات الحديثة، لكن بطريقة مختلفة (الشجيري، 2001، صفحة 490).

ولكون الترجمة وسيلة لتبليغ رسالة القرآن فإنه لا يُستبعد أن يعتني بها علماء الإسلام عموما، فتبليغ غير العرب رسالة القرآن لن يتيسر إلا عبر الترجمة، وأقوال العلماء في حكمها وطرق إنجازها وموثوقيتها مهمة جدا لدراسة الترجمة أو ممارستها، وذلك لكونها من صميم دراسات الترجمة.

وعلينا أن نتذكر أيضا أنّ كثيرا من الإسهامات التنظيرية في مجال الترجمة قد نشأت في الغرب على إثر الاهتمام بترجمات الكتب الدينية، بل إن بعضا منها أتى به رجال دين في القديم كما في الحديث (طه، 1995، صفحة 65). وقبل كل ذلك فإنّ تأمل أقوال ابن تيمية، رغم كونها متوزّعة على مجموع مؤلفاته، في الترجمة تؤكد أحقيّتها بالدراسة لكونها آراء عالم من علماء المسلمين الذين أوتوا ناصية الاجتهاد والإبداع، ولكونها على صلة مباشرة بكثير من مقترحات دراسات الترجمة الحديثة، كما سنبيّن ذلك. لذلك ستتوزع آراؤه على عناصر واضحة تُستهل من تصوره للترجمة، مرورا بآرائه بخصوص ترجمة القرآن وصولا إلى حديثة عن نقد الترجمة.

2. منشأ عناية ابن تيمية بالترجمة:

كان ابن تيمية رجل إصلاح ديني، وكان جلّ اهتمامه منصبا على إصلاح ما شاب علوم الدين من جمود وتقليد وتعصُّب لغير الحق، وكان يسعى ليعيد المسلمين إلى الدين المصفّى الذي ترك عليه الرسولُ صلى الله عليه وسلم الجيل الأول (النحلاوي، 1986، الصفحات 15-16). فاهتمامه باللغة وبقضاياها قد نشأ عن عنايته بالدين وفهم نصوصه، ومن ذلك اهتمامه بالترجمة لكونها إحدى وسائل تبليغ الدعوة. فابن تيمية يرى أن ترجمة الكتب الدينية ضرورية لكون معرفة الدين والتزام أحكامه سببا بل شرط لسعادة الآخرة، يُبين ذلك بقوله:

> والرجل يكتب كتابَ علم في طب أو نحو أو حساب بلسان قومه، ثم يُتَرجم ذلك الكتاب وينقل إلى لغات أخر ويَنتفع به أقوام آخرون، كما تُرجمت كتب الطب والحساب، التي صنفت بغير العربي وانتفع بها العرب، وعرفوا مراد أصحابها، وإن كان المصنف لها أولا إنما صنفها بلسان قومه، وإذا كان هذا في بيان الأمور التي لا يتعلق بها سعادة الآخرة، والنجاة من عذاب الله فكيف يمتنع في العلوم التي يتعلق بها سعادة الآخرة والنجاة من العذاب أن ينقل من لسان إلى لسان حتى يفهم أهل اللسان الثاني بها ما أراده بها المتكلم بها أولا باللسان الأول. (ابن تيمية، 1999، صفحة 71/2)

يبدو من خلال هذا النص أنّ ابن تيمية يقف موقفا إيجابيا من حركة الترجمة التي نقلت للعربية مؤلفات الطب والرياضيات وغيرها مثبتا أنّها أثرت المعارف العربية، بل ويذهب أكثر من ذلك إلى القول بوجوب ترجمة كتب الدين التي بها يصل الفرد إلى معرفة الحق الذي به نجاته وسعادته في الدارين، ولا شكّ أن ابن تيمية يدعو من خلال ذلك إلى ترجمة كتب علوم الإسلام إلى اللغات الأخرى لتعميم الدعوة، فهو بذلك يلح على أن تكون الترجمة لا وسيلة إثراء للثقافة المحلية فحسب، بل وسيلة تبليغ أيضا، أي أن يضطلع المسلمون بالترجمة ليجعلوا منها رافدا معرفيا ووسيلة لتعريف غيرهم بدينهم أيضا.

ولا يتوانى ابن تيمية في جعل ذلك أمرا ضروريا لتبليغ الدعوة فيقول:

> ليس فهم كل آية من القرآن فرضا على كل مسلم، وإنما يجب على المسلم أن يعلم ما أمره الله به، وما نهاه عنه بأي عبارة كانت، وهذا ممكن لجميع الأمم، ولهذا دخل في الإسلام جميع أصناف العجم من الفرس والترك والهند والصقالبة والبربر، ومن هؤلاء من يعلم اللسان العربي، ومنهم من يعلم ما فرض الله عليه بالترجمة وقد قدمنا أنه يجوز ترجمة القرآن في غير الصلاة والتعبير، كما يجوز تفسيره باتفاق المسلمين؛ وإنما تنازعوا هل يُقرأ بغير العربية تلاوة كما يقرأ في الصلاة. (ابن تيمية، 1999، صفحة 2/ 67)

لا غرابة أن يهتم عالم من علماء الإسلام بالترجمة ويجعلها وسيلة لنشر الدين الذي يراه حقا وشرطا لتحقيق السعادة، فحتى في المجال الفكري الغربي اهتم كثير من رجال الدين بالترجمة، بل قد مارسوها ونظَّروا لها، على غرار أوجين نيدا وآخرون كثر. بل إن ماتيو غيدير يذكر أن ترجمة الكتب الدينية كانت دوما تثير نقاشات تنبثق عنها رؤى وأفكار ترجمية مهدت عبر التاريخ لظهور ما يُسمى حاليا بعلم أو دراسات الترجمة (Guidère, 2008, pp. 20-21).

3. تصوُّر ابن تيمية للترجمة:

لا نجد لدى ابن تيمية تعريفا بالمعنى الحديث للترجمة، لكننا نجد له وصفا عن كيفية تحققها وإنجازها، مما يسمح بتحديد تصوره للترجمة، خصوصا في قوله:

> فالمترجم لا بد أن يعرف اللغتين التي يترجمها والتي يترجم بها. وإذا عُرف أنّ المعنى الذي يقصد بهذا الاسم في هذه اللغة هو المعنى الذي يقصد به في اللغة الأخرى ترجمه، كما يترجم اسم الخبز والماء والأكل والشرب والسماء والأرض والليل والنهار والشمس والقمر، ونحو ذلك من أسماء الأعيان والأجناس، وما تضمنته من الأشخاص، سواء كانت مسمياتها أعيانا أو معاني. والترجمة تكون للمفردات وللكلام المؤلف التام. (ابن تيمية، 2005 ، الصفحات 90- 91)

فالترجمة في تصوره هي تلك العملية التي ينتج عنها تطابق معنوي بين لفظتين مفردتين من لغتين، أو بين كلامين مؤلفين. ما يشير إليه ابن تيمية نجده موثقا في العديد من القواميس ثنائية اللغة، وفي المعاجم المخصصة للعبارات الشائعة. فالكلمات التي استدل بإمكانية تطابق مقابلاتها تكاد جل القواميس الثنائية تتفق على ترجماتها. فألفاظ الشمس والقمر مثلا لها مقابلات ثابتة في جل قواميس اللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو غيرهما.

لكن ما يُسميه بالمعاني فيمكن أن تتنوع مقابلاتها أو معادلاتها باللغات الأجنبية، تبعا لسياقات ورودها وأغراض مستعمليها. فالكلمة الإنجليزية action قد ترد بمعنى الحدث أو الفعل أو العمل أو الحركة. ورغم كونها قد تحيّر المترجم، لكنها تدل عموما على ما يمكن أن نجد له لفظا مقابلا دقيقا في اللغة العربية. إلا أنّ ورودها في العبارات الاصطلاحية قد يثير صعوبات ومشكلات. مثل قولهم في الإنجليزية actions speak louder than words، فرغم وضوح دلالة العبارة التي تعني أن صوت الأفعال أعلى من صوت الأقوال، إلا أنّ إيجاد معادل وظيفي لها ليس هينا وذلك لارتباطها الأكيد بسياق ورودها والغرض من التلفظ بها. فنجد محمد عناني يقترح لها شطر بيت شعري "السيف أصدق إنباء من الكتب"(عناني، 2005، صفحة 41)، بينما يورد قاموس أكسفورد الإنجليزي العربي معادلين لها: "الفعل خير من القول"، و"يُعرف المرء بأفعاله لا بأقواله" (Doniach, 1981, p. 14).

فالتطابق بين اللغات لن يكون مطلقا، بل نسبيا خصوصا بين اللغات التي تختلف ثقافاتها، ونسبية التطابق تُقرّها دراسات الترجمة الحديثة، يقول إمبرتو إيكو (Umberto Eco) في هذا الصدد: «إذا كان التكافؤ المعنوي مستحيلا، فإنه يمكن القول إنّ لكل لغة عبقريتها الخاصة أو بالأحرى أن كل لغة تعبر عن رؤية مغايرة للعالم» (Eco, 2008, p. 12).

واشتراط تطابق المعاني بين اللغة الناقلة ولغة الأصل يكاد يكون هو جوهر جل تعريفات الترجمة في الحديث كما في القديم، كما يكاد يكون هو لب جل نظريات الترجمة التي اتخذت من مسألة الأمانة أو التكافؤ في الترجمة معيارا عريقا وخالدا في الحكم على جودة الترجمة ونجاحها في ربط علاقة بين النص الأصل والنص الهدف (Hurtado, 2001, p.202).

لا يُفهم من هذا الكلام أن ابن تيمية يشترط معرفة اللغة فحسب لممارسة الترجمة، بل نجده يؤكد في معرض حديثه عن الحدود اللغوية أنّ

> هذه الحدود قد يظن بعض الناس أنها حدود لغوية يكفي في معرفتها العلم باللغة والكتب المصنفة في اللغة وكتب الترجمة وليس كذلك على الإطلاق، بل الأسماء المذكورة في الكتاب والسنة ثلاثة أصناف: منها ما يعرف حده باللغة كالشمس والقمر والكوكب ونحو ذلك، ومنها مالا يعرف إلا بالشرع كأسماء الواجبات الشرعية والمحرمات الشرعية كالصلاة والحج والربا والميسر، ومنها ما يعرف بالعرف العادي وهو عرف الخطاب باللفظ كاسم النكاح والبيع والقبض وغير ذلك هذا في معرفة حدودها التي هي مسمياتها على العموم. ابن تيمية، 2005، صفحة 94)

فابن تيمية يشير بذلك إلى معرفة مجال انتماء النص "الحقيقة الشرعية"، لأن مجال النص يستلزم نوعا من المعارف ومواضعات الاستعمال التي يتعاهدها أهل كل اختصاص، وكذلك إلى معرفة الاستعمال الاجتماعي وهو ما يسميه الحقيقة العرفية. وعلى هذا الأساس فيفترض أنّ ابن تيمية يرى أن اللغات قد تتطابق على مستوى الحقيقة اللغوية، كما قد تعترض ترجمة الحقيقة الشرعية والحقيقة العرفية مشكلات ما لارتباطها بمكان وزمان معينين.

يذكرنا كلام ابن تيمية عن هاته الحقائق الثلاثة بما نتج عن استثمار مقولات لسانيات النص وتحليل الخطاب في دراسة الترجمة وممارستها، يقول ماتيو غيدير (Mathieu Guidère) -في ترجمة تلخيصية-:

> تكشف الخطابات، بشكل أكثر عمومية، عن رؤى عالم مختلفة ومتنوعة حسب الجماعات والمتحدثين المنحدرين منها. ويعد حس المترجم اللساني الاجتماعي من هذا المنظور جوهريا، لا سيما في ما يتعلق بظواهر متكررة مثل عبارات المجاملة أو الاحترام حسب السياقات والثقافات. إن تحليل الخطاب في المجالات المتخصصة يفيد على وجه الخصوص في بيان الوسم الثقافي للمصطلح. (Guidère, 2008, p. 56)

غير أننا نجد ما يسميه ابن تيمية بالحقيقة اللغوية والشرعية والعرفية، ويقصد بها أصناف معاني نص ما، يضاهي ما يتضمنه نموذج الكفاية الترجمية من معارف لغوية وموضوعاتية وثقافية وموسوعية الواردة في مقترح الباحثة الإسبانية أورتادو ألبير أمبارو (Hurtado Albir Amparo) الذي يهدف لبيان مكونات الكفاية الترجمية وكيفية اكتسابها وتدريسها وتقويمها (Hurtado, 2001, p. 385).

4. التقارب الثقافي وتيسير الترجمة:

يرى ابن تيمية، فضلا عن ذلك، أن بعض اللغات قد يكون بينها نوع تقارب فكري، خصوصا حين تشترك أمتان أو أكثر في أصل بعض المعارف، ويستدل لذلك بالترجمة بين العربية والفارسية والترجمة بين العربية ولغات أهل الكتاب فيقول:

> وَأَبْنَاءُ فَارِسَ الْمُسْلِمُونَ [...] تَرْجَمُوا مَصَاحِفَ كَثِيرَةً، فَيَكْتُبُونَهَا بِالْعَرَبِيِّ وَيَكْتُبُونَ التَّرْجَمَةَ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَكَانُوا قَبْلَ الْإِسْلَامِ أَبْعَدَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الرُّومِ وَالنَّصَارَى؛ فَإِذَا كَانَ الْفُرْسُ الْمَجُوسُ قَدْ وَصَلَ إِلَيْهِمْ مَعَانِي الْقُرْآنِ

بِالْعَرَبِيِّ وَتَرْجَمَتَهُ فَكَيْفَ لَا يَصِلُ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ وَعَامَّةُ الْأُصُولِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْقُرْآنُ عِنْدَهُمْ شَوَاهِدُهَا وَنَظَائِرُهَا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ النُّبُوَّاتِ. (ابن تيمية، 1999، الصفحات 2/ 71-72)

ولئن اقتصر ابن تيمية على مثالين فقط، فإن هذه حقيقة تؤكدها دراسات الترجمة المعاصرة وممارستها، فالترجمة مثلا بين اللغات اللاتينية في أوروبا التي تشترك الإرث التاريخي والنصراني، وربما اللغوي أيضا، وتعيش كلها في كنف حضارة القرن الواحد والعشرين، نرى أنّ الترجمة بينها أسهل ما يكون، بل قد بلغت الترجمة الآلية بينها مستوى يكاد يختزل دور الإنسان كثيرا، بينما الترجمة بين العربية الحالية مثلا، واللغات الأوروبية تواجه صعوبات ومشكلات جمة، وهي كلها صعوبات موضوعية تُفسر بالاختلافات العميقة بينها على مستوى المعجم والنحو والتركيب والدلالة والسياقات الاجتماعية والتاريخية وغيرها. فهذا التقارب الفكري الثقافي بين اللغات يكون وفق نظر ابن تيمية أمرا ميسّرا للترجمة، وإن كان هذا التيسير على مستوى الفكرة لا على مستوى الشكل.

نجد في دراسات الترجمة الحديثة الكثير من الباحثين يؤكدون أن اتساع الفجوة الثقافية بين اللغات يزيد الترجمة تعسيرا. فأوجين نيدا (Eugene Nida)، مثلا، يرى الفجوة الثقافية السبب الرئيس في كل عملية سوء فهم (Nida & Reyburn, 1981, p. 2). ومفهوم مقولة نيدا أن التقارب الثقافي ييسر مهمة المترجم وهو عين ما يذهب إليه ابن تيمية. قد يكون للتقارب الفكري أو الثقافي في مجال ترجمة الكتب الدينية أثر أكيد في حال الترجمة بين لغات الأديان التي يتوارث أهلها كتبا منزلة، خصوصا الإسلام واليهودية والنصرانية، وإن طال بعضها تحريف. إذ من المتفق عليه أن أهل هذه الأديان يشتركون في مفاهيم الإله الخالق والوحي والنبوة والغيب والحساب والعقاب وغيرها، لذلك يُفترض أن يكون نقل هذه المفاهيم بين لغات أهل هذه الأديان متيسرا لحد ما.

لكن طرح ابن تيمية هذا قد يرد عليه إشكال، وهو: كيف كانت الترجمة بين لغة القرآن ولغة أهل الكتاب متيسرة ثم غدت تشوبها إشكالات عدة، ولغة القرآن هي هي، أما لغات أهل الكتاب فهي نفسها أيضا أو لغات أخرى، والمضمون الفكري نفسه تقريبا؟ لا شك أنّ هذا الاعتراض قد يجعل رأي ابن تيمية نسبيا إلى حد ما. وربما أُلْيق به أن يُقصر على التقارب الفكري والثقافي النسبي خصوصا. مع ذلك نجد لابن تيمية نصا يؤكد فيه أنّ «كثير من الترجمة لا يأتي بحقيقة المعنى التي في تلك اللغة بل بما يقاربه، لأن تلك المعاني قد لا تكون لها في اللغة الأخرى ألفاظ تطابقها على الحقيقة، لا سيّما لغة العرب فان ترجمتها في الغالب تقريب» (ابن تيمية، 2005، صفحة 91). وهكذا يتضح تصور ابن تيمية للترجمة، فهي تقريبية مهما كان التقارب بين اللغات، ومرد ذلك يكون إلى قدرة المترجم، وإلى طبيعة كل لغة خصوصا.

5. طرائق الترجمة:

وحين نتأمل كلامه عن طرائق الترجمة ونقل الكلام نجده يبين لنا أن الترجمة تكون بإحدى طريقتين، وإن كان لا يقصد خصوص الترجمة فحسب، يقول ابن تيمية: «وتصوير كلام [المتكلم] كتصوير مسميات الأسماء بالترجمة تارة لمن

يكون قد تصور المسمى ولم يعرف أن ذلك اسمه، وتارة لمن لم يكن قد تصور المسمى فيشار له إلى المسمى بحسب الإمكان، إما إلى عينه وإما إلى نظيره» (ابن تيمية، 2005، صفحة 82). وإذا عبّرنا عن كلامه هذا بمصطلحات معاصرة يمكننا أن نقول أن نقل أي كلام قد يكون إما بطريقة التسمية وإما بطريقة التعريف، وهاتان الطريقتان يصطلح عليهما بطريقة علم التسمية onomasiologie وطريقة علم دلالة الألفاظ sémasiologie، فالأولى تنطلق من المفهوم ، أي المسمّى، لتجد له اسما يدل على مجموع محتواه، والثانية تنطلق من اللفظ لتُسند له دلالة جديدة (عياشي، 2005، صفحة 17). يمكن أن تستعمل هاتين الطريقتين داخل اللغة الواحدة، كما تصلحان لممارسة الترجمة أيضا.

فالإنسان قد يكون عالما بلفظ ما جاهلا بمدلوله في لغته وفي غيرها، وقد يكون له تصور لكن يجهل اللفظ الذي يدل عليه في لغته أوفي غيرها أيضا، وفي كل حالة تتبع الطريقة الأنسب من الطريقتين المذكورتين. لكن ابن تيمية يضيف احتمالا ثالثا، وهو أن يكون الفرد «غير متصورٍ للمعنى، كما أنّه غير عالم بدلالة اللفظ عليه. وهذا يحتاج إلى شيئين: إلى ترجمة اللفظ، وإلى تصوّر المعنى» (ابن تيمية، 2005، صفحة 97). وهاته الحالة تتحقق عند مصادفة مصطلحات مستحدثة، أو ألفاظ أو تراكيب خاصة بلغة دون أخرى، أو خاصة بما يُسمى بلغات التخصص.

ونقل الكلام بالترجمة أو بالاستشهاد قد يكون نقلا حرفيا لا زيادة فيه ولا نقصان، وقد يُخضعه الناقل لعمليات تحوير وتغيير، يقول ابن تيمية في هذا الصدد:

فَإِنَّ الصَّابِئِيَّ الْفَيْلَسُوفَ إذَا ذَكَرَ مَا عِنْدَ قُدَمَاءِ الصَّابِئَةِ الْفَلَاسِفَةِ مِنْ الْكَلَامِ – الَّذِي عُرِّبَ وَتُرْجِمَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَذَكَرَهُ – إمَّا صَرْفًا وَإِمَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَصَرَّفَ فِيهِ مُتَأَخِّرُوهُمْ بِزِيَادَةِ أَوْ نُقْصَانٍ وَبَسْطٍ وَاخْتِصَارٍ وَرَدِّ بَعْضِهِ وَإِتْيَانٍ بِمَعَانٍ أُخَرَ لَيْسَتْ فِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ» (ابن تيمية، 2004، جزء 4، الصفحات 113-114).

تتقاطع هاته العمليات مع ما تُسميه دراسات الترجمة بتقنيات الترجمة (Hurtado, 2001, p. 269) التي تتعلق بخيارات المترجم وقراراته ليُبدع حلولا حين يصادف في النص المنقول مشكلات على مستوى الشكل والمضمون، فيلجأ إلى التصرف في أحدهما أو في كليهما بزيادة يعتقدها ضرورية لتوضيح كلامه، أو بحذف ما يراه غير مناسب لقارئ ترجمته، كما قد يضطر الكثير من المترجمين إلى ترجمة شارحة ببسط عبارات النص، لا سيّما حين ينقل معارف جديدة، أو يخاطب قارئا دون رتبة قارئ الأصل في المعرفة، وقد يضطر للإيجاز أو إلى تغيير بعض مكونات النص الشكلية أو المعنوية، وهذا كله ما أشار إليه ابن تيمية مختصرا.

6. الترجمة مظنة الغلط:

يُشتهر عن الترجمة أنّها مظنة الأخطاء لكونها اجتهادا بشريا، ولعوامل تتعلق بالخصائص المعجمية والتركيبية والتداولية لكل لغة، يُضاف إليها ذاتية كل مترجم وفرادة كل فعل ترجمي بأهدافه وسياقاته. وقد أشار ابن تيمية إلى هاته الخاصية الترجمية حين كتب «الترجمة يقع فيها الغلط كثيرا، كما وجدنا في زماننا من يترجم التوراة من العبرية إلى العربية ويظهر في الترجمة من الغلط ما يشهد به الحذاق الصادقون ممن يعرف اللغتين» (ابن تيمية، 1999، جزء 3، صفحة 32). يجدر بنا أولا أن ننتبه إلى لفظ غلط، وإن كان يتقاطع مع لفظ خطأ؛ إلا أنّ معاجم اللغة العربية تؤكد وجود

فروقات بين اللفظتين، فنجد تعريف الخطأ أنّه ما كان «ضدّ الصّواب [...]، المخْطِئُ من أراد الصواب فصار إلى غيره، والخَاطِئُ من تعمّد ما لا ينبغي و تَخَطَّأَ له في المسألة أخطأ» (الرازي، 1999، جزء 1، صفحة 92). أما الغَلَطُ فهو «أَن تَعْيا بالشيء فلا تَعْرِفَ وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ في الأمر يَغْلَطُ غَلَطاً وأَغْلَطَه غيره»(ابن منظور، 1414هـ، جزء 7، صفحة367).

فاللغة العربية تحصر الفرق بين اللفظتين في كون الغلط ينشأ عن عدم معرفة الصواب أصلا، أما الخطأ فيحدث رغم معرفة الصواب. وابن تيمية من العلماء المتمكنين من ناصية اللغة، فتوظيفه لفظ الغلط ليس عفويا.

يُمثل ابن تيمية للغلط في الترجمة بالترجمة بين العربية والعبرية، ولكن أهم ما يشير إليه هو أن اكتشاف تلك الأغلاط مرهون بشرط توفر الصدق وحذق المتكلم باللغتين، وكأن ابن تيمية يتكلم عن مراجعة الترجمة أو عن نقدها، مشترطا لممارسة أي منهما شروطا تتعلق بأخلاقيات المترجم أو المراجع أو الناقد معبِّرًا عنها بالصدق، وأخرى تتعلق بالمهارة اللغوية عبّر عنها بالحذق. مشيرا بذلك إلى أن من أغلاط الترجمة الدينية خصوصا ما قد ينشأ عن تعمد، فقد لا يكون المترجم صادقا أو أمينا بتعبير دراسات الترجمة المعاصرة، ومنها ما قد يُفسر بقصور معرفي لدى المترجم في أحد مستويات مهاراته: اللغوية، أو المنهجية أو الموضوعاتية.

1.6 أثر الأغلاط في الترجمة:

وبما أنّ الترجمة مظنة الغلط والخطأ، فإن تكرار الأغلاط وفُشُوَّها في الترجمات قد يكون لهما أثر سلبي في وثوقية الترجمة ومصداقيتها، يضيف ابن تيمية:

> قد وجدنا النسخ المعربة يخالف بعضها بعضا في الترجمة مخالفة شديدة تمنع الثقة ببعضها، وقد رأيت أنا بالزبور عدة نسخ معربة بينها من الاختلاف ما لا يكاد ينضبط، وما يشهد بأنها مبدلة مغيرة لا يوثق بها، ورأيت من التوراة المعربة من النُّسخ ما يُكذب بكثير من ترجمتها طائفةٌ من أهل الكتاب. (ابن تيمية، 1999، جزء 2، صفحة 91).

يفيدنا هذا النص أنّ ابن تيمية كان يطالع ترجمات الكتب الدينية: الزبور والتوراة، ويعلمنا أن ترجمات هذَين الكتابين إلى اللغة العربية كانت تتكرر، كما يفيدنا أنه كان على تواصل مع أهل الكتاب الذين يحذقون الكلام باللغتين فيستخبرهم عن مدى مصداقية الترجمات، ويؤسس على إفاداتهم حكما على الترجمات، وكأنه في ذلك يقوم بما يُسمى في دراسات الترجمة بالبحث التوثيقي باستشارة أهل الاختصاص.

يرى ابن تيمية في استشارة أهل الكتاب وسيلة للتأكد من سلامة الترجمة، لكن نجده في نص آخر يُلمح إلى عدم الاطمئنان مطلقا بإفاداتهم، مؤسسا رأيه هذا على نصوص قرآنية وأحداث من السيرة. لذلك ينادي بضرورة قراءة النص الأصل لتبيّن حال الترجمة، فيقول مستدلا بالقرآن

> وَلِهَذَا قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿**كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [آل عمران: 93] . فَأُمِرْنَا أَنْ نَطْلُبَ مِنْهُمْ إِحْضَارَ

التَّوْرَاةِ وَتِلَاوَتَهَا إنْ كَانُوا صَادِقِينَ فِي نَقْلِ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا : يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنْ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنْ الْكِتَابِ وَيَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَكْذِبُونَ فِي كَلَامِهِمْ وَكِتَابِهِمْ . فَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ التَّرْجَمَةُ إلَّا مِنْ ثِقَةٍ»(ابن تيمية، 2004، جزء 4، الصفحات 111-112).

ولم يأت ابن تيمية في ذلك بشاذ من القول، إذ نجد مترجمَ الإنجيل مارتن لوثر (Martin Luther) يصرُّ قائلا:

ليست الترجمة صناعة ينهض بها كل واحد من الناس كما يظن بلهاء القديسين؛ من أجل ذلك يجب أن يكون للمترجم قلب تقي حقا، وأمين ومتفان، وورع ومسيحي وعالم وذو خبرة ودربة؛ لذا، لا أعد المسيحي المنافق ولا صاحب الفكر الضيق قادرين على أن يضعا ترجمة أمينة. (نقلا عن طه، 2012، صفحة 205)

يضيف ابن تيمية طريقة أخرى قد حدثت في حياة النبي وهي بتعلم المسلم الثقة لغة الأصل فيترجم منها وإليها،

وَكَذَلِكَ يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ مِنْ نُسْخَةٍ مُتَرْجَمَةٍ بِالْعَرَبِيَّةِ قَدْ تَرْجَمَهَا الثِّقَاتُ بِالْخَطِّ وَاللَّفْظِ الْعَرَبِيَّيْنِ يَعْلَمُ بِهِمَا مَا عِنْدَهُمْ بِوَاسِطَةِ الْمُتَرْجِمِينَ الثِّقَاتِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِمَّنْ يَعْلَمُ خَطَّهُمْ مِنَّا: كَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَنَحْوِهِ لَمَّا أَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَعَلَّمَ ذَلِكَ. وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ فِي السُّنَنِ وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي (بَابِ تَرْجَمَةِ الْحَاكِمِ وَهَلْ يَجُوزُ تُرْجُمَانٌ؟) قَالَ : وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَ كِتَابَ الْيَهُودِ حَتَّى كَتَبْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُتُبَهُ وَأَقْرَأْته كُتُبَهُمْ إذَا كَتَبُوا إلَيْهِ. (ابن تيمية، 2004، جزء 4، 112)

يلاحظ لدى ابن تيمية حرص شديد على مسألة أمانة النقل في الترجمة. والحق أن مسألة أمانة المترجم مسألة قديمة قدم ممارسة الترجمة، وتزداد حساسيةً حين يتعلق الأمر بترجمة النصوص الدينية خصوصا، وحُق لابن تيمية، كونه عالما يحرص على سلامة نقل نصوص الوحي ولو بتفسيرها بلغة تنزلها، أن يبدي نوعا من الإلحاح على ضرورة أمانة المترجم وصدقه وهو ما يُعبِّر عنه طه عبد الرحمن بالنقل الجبريلي (2012، صفحة 193).

8. ترجمة القرآن الكريم:

1.8 من وجهة نظر شرعية:

يكاد يكون موقف ابن تيمية من مسألة ترجمة القرآن الكريم مباينا تماما لآراء غيره ممن أدلوا بدلوهم في هذه القضية الشائكة. فمن حيث المبدأ يقول ابن تيمية: «مَعْلُومٌ أَنَّ الْأُمَّةَ مَأْمُورَةٌ بِتَبْلِيغِ الْقُرْآنِ لَفْظَهُ وَمَعْنَاهُ كَمَا أُمِرَ بِذَلِكَ الرَّسُولُ وَلَا يَكُونُ تَبْلِيغُ رِسَالَةِ اللَّهِ إلَّا كَذَلِكَ وَأَنَّ تَبْلِيغَهُ إلَى الْعَجَمِ قَدْ يَحْتَاجُ إلَى تَرْجَمَةٍ لَهُمْ فَيُتَرْجِمُ لَهُمْ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ» (ابن تيمية، 2004، جزء 4، صفحة 72). فهذا القول من ابن تيمية فيه إشارة إلى جواز الترجمة لضرورتها في تبليغ الدعوة، فكأنه يريد أن يقول أن ترجمة القرآن ليست ضرورية ابتداء، وإنما هي استجابة لحاجة طارئة تمليها ضرورة تبليغ الدعوة.

فقضية جواز ترجمة القرآن من عدمه، رغم كونها أسالت حبرا كثيرا، وأفرزت نقاشات طويلة، ما كان لها أن تنحو هذا المنحى لو تأمّل المتعرضون لها آياتٍ تحض على تبليغ الناس جميعا، وكذلك محطات في سيرة المصطفى كان للترجمة

فيها حضور، بل نجد لابن تيمية كلاما نفيسا في هذه المسألة عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ فيقول عن مدلول هاته الآية:

إنما يتناول رسلَ الله لا رسلَ رسلِ الله، بل رسلُ رسلِ الله يجوز أن يبلغوا رسالات الرسل بلسان الرسل إذا كان هناك من يترجم لهم ذلك اللسان، وإن لم يكن هناك من يترجم ذلك اللسان كانت رسلُ الرسلِ تخاطبهم بلسانهم؛ لكن لا يلزم من هذا أن يكونوا قد كتبوا الكتب الإلهية بلسانهم، بل يكفي أن يقرؤوها بلسان الأنبياء عليهم السلام ثم يترجموها بلسان أولئك. (ابن تيمية، 1999، جزء 2، صفحة 97)

وإن كان ابن تيمية يتكلم عن ترجمة كتب أهل الكتاب، فإنه يشير ضمنا إلى أنّ المبلغين عن رسل الله يحتاجون الترجمة لتبليغ رسالات الأنبياء؛ فصارت الترجمة من أجل الدعوة ضرورة لا بديل عنها.

يضيف ابن تيمية قائلا: «ولذلك يُترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهمه إياه بالترجمة» (ابن تيمية، 1997، الصفحات 43- 44). فالترجمة إلى العربية ومنها جائزة للحاجة. وربما كانت ضرورة تبليغ رسالة القرآن الكريم تبليغا يستجيب لمطلبي الصدق والحذق أقوى حاجة تحفز المسلمين إلى المبادرة إلى ترجمة الكتاب الخاتم. لا سيما حين ندرك التشويهات التي طالت النص القرآني بفعل ترجمته من غير المسلمين. إذ من المعلوم أنّ ترجمة النصوص الدينية من أخطر الممارسات، لا سيما إذا أخذنا في الحسبان الحقيقة الفعلية لطبيعة ممارسة الترجمة وحقيقة توظيفها في تشكيل الصُّور عن الآخر ومعتقداته.

لكننا نعثر لدى ابن تيمية قولا يكاد يكون عجيبا يحار له من لا عهد له بقراءة كتب ابن تيمية، فضلا عمن لا يحيط ببعض من أصول منهجه في الاستدلال وما يرمي إليه من فتاواه. يقول ابن تيمية «إذا أثبتَ الرجلُ معنى حقاً ونفى معنى باطلاً، واحتاج إلى التعبير عن ذلك بعبارة لأجل إفهام المخاطَب لأنها من لغة المخاطَب، ونحو ذلك، لم يكن ذلك منهياً عنه؛ لأنّ ذلك يكون من باب ترجمة أسمائه وآياته بلغة أخرى، ليفهم أهل تلك اللغة معاني كلامه وأسمائه، وهذا جائز، بل مستحب أحياناً، بل واجب أحياناً، وإن لم يكن ذلك مشروعاً على الإطلاق» (ابن تيمية، 1426هـ، جزء 4، صفحة 389). فابن تيمية يلخص في هذا النص أن الحكم على أي كلام يُبنى على كونه حقا أو باطلا، فإن كان حقا جاز التكلم به بغض النظر عن شكله أو لغته؛ لأن الغاية منه إفهام المخاطَب سواء كانت اللغة نفسها، مثل مخاطبة أهل الاختصاص بطريقتهم في الكلام، أو غيرها عن طريق الترجمة.

والأغرب أنّ ابن تيمية يستدل على جواز ذلك بترجمة القرآن الكريم بهدف تبليغ غير العرب ألفاظ القرآن ومعانيه، متدرجا في القول بأنّ الحكم الشرعي على ترجمة القرآن يبدأ من الجائز، مرورا بالمستحب وصولا إلى الوجوب؛ لكن ابن تيمية لا يُبيّن متى يُحكم على الترجمة بأي منها، وليته فعل ليجلّي الموضوع أكثر. ولربما تقصّد ابن تيمية ذلك، ليترك بذلك باب الاجتهاد مفتوحا أمام القائمين بترجمة القرآن الكريم، ويحثهم على مراعاة الظروف التي يقومون فيها بترجمته. وكأنّه يدعونا من خلال ذلك إلى دراسة الظروف واستشرافها، وإلى التصرف في ذلك وفق الحاجة. فلو يشتغل المسلمون

بترجمة القرآن ترجمة صحيحة أو على الأقل تراعي طبيعة النص الإلهي، فهكذا سيغلقون الباب أمام كل ترجمة تسعى لتقديمه بصورة مشوَّهة.

2.8 من وجهة نظر لغوية:

هذا ما يتعلق بمسألة الحكم الشرعي من ترجمة القرآن الكريم، أما ما يخص مسألة إمكان ترجمته أو تعذرها، أو النظر إلى ترجمة القرآن الكريم من منظور لغوي فابن تيمية يذهب إلى أنّ الترجمة قد تأتي على أحد ثلاث طبقات فيقول:

وَالتَّرْجَمَةُ وَالتَّفْسِيرُ ثَلَاثُ طَبَقَاتٍ: أَحَدُهَا تَرْجَمَةُ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ مِثْلُ نَقْلِ اللَّفْظِ بِلَفْظِ مُرَادِفٍ [...]؛ وَالثَّانِي تَرْجَمَةُ الْمَعْنَى وَبَيَانُهُ بِأَنْ يُصَوِّرَ الْمَعْنَى لِلْمُخَاطَبِ فَتَصْوِيرُ الْمَعْنَى لَهُ وَتَفْهِيمُهُ إيَّاهُ قَدْرٌ زَائِدٌ عَلَى تَرْجَمَةِ اللَّفْظِ [...] وَتَصْوِيرُ الْمَعْنَى يَكُونُ بِذِكْرِ عَيْنِهِ أَوْ نَظِيرِهِ إمَّا تَحْدِيدًا وَإِمَّا تَقْرِيبًا؛ الدَّرَجَةُ الثَّالِثَةُ بَيَانُ صِحَّةِ ذَلِكَ وَتَحْقِيقُهُ بِذِكْرِ الدلَّيْلِ وَالْقِيَاسِ الَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ الْمَعْنَى إمَّا بِدَلِيلِ مُجَرَّدٍ وَإِمَّا بِدَلِيلِ يُبَيِّنُ عِلَّةَ وُجُودِهِ، وَهُنَا قَدْ يَحْتَاجُ إلَى ضَرْبِ أَمْثِلَةٍ وَمَقَايِيسَ تُفِيدُهُ التَّصْدِيقَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى. (ابن تيمية، 2004، جزء 4، صفحة 71)

يُلاحظ أن تيمية يقول بإمكان ترادف ألفاظٍ في اللغة الواحدة كما بين لغتين، وهو ما يسميه الشاطبي باتفاق اللغات من حيث الدلالة الأصلية للكلمات (الشاطبي، 1997، جزء 2، الصفحات 105-107)؛ لكنه يخالفه في نظرته إلى إمكان إعادة التعبير عن المعنى، ولا يفرق بين المعاني الأصلية والمعاني التابعة، فدل ذلك على ذهابه إلى إمكان التعبير عنها تفسيرا. فيبدو أنّ ابن تيمية لا يقول باستحالة التعبير عن المعاني الثانوية بلغات أخرى، بل يذهب إلى إمكان حدوث ذلك بطريقة تناسب المخاطَب باستعمال التصوير والقياس والأمثلة، كأنه يريد أن يقول للمترجم عليك أن تُكيف طريقة التعبير باللغة الثانية على نحو يُقرِّب المقصود ممن تخاطبه.

فمن ترجمة اللفظ باللفظ ترجمة معظم أسماء المحسوسات، كالسيارة والدراجة، وأسماء الحيوانات وغيرها التي تكون دلالتها تقريرية في الغالب ولكونها تدل على أمور يشترك فيها أغلب الناس مهما اختلفت لغاتهم. أما المستوى الثاني فيمكن أن ينطبق على ترجمة الكلمات ذات الدلالة الإيحائية مثل أسماء السيف والحصان والأسد في العربية، وهي في الغالب أوصاف تحولت إلى أسماء، فألفاظ المهند والحسام والبتار تدل على أوصاف للسيف، ويمكن نقلها إلى اللغات الأخرى بالتركيز على الوصف المقصود. ربما تعلق المستوى الثالث بالمصطلحات العلمية المستجدة، لكونها تحتاج دقة في التسمية وتبريرا لاختيارها.

يفيدنا ابن تيمية بطرق ثلاثة كانت تتبع في ترجمة الكتب، وهي طريقة اللفظ باللفظ، وترجمة المعنى بالمعنى، والطريقة الثالثة يمكن أن تكون ترجمة شارحة أو مفسَّرة. وهي تكاد تكون الطرق المعتمدة في الترجمة منذ نشأتها ولا تزال سائدة حتى زمننا هذا. لكن هنا قد يتبادر سؤال: هل كان ابن تيمية يمارس الترجمة؟ أو كان على اطلاع وثيق بالمترجمين وعلى دراية بطرق اشتغالهم؟ لا نجد دلائل قطعية للنفي أو للإثبات، فلا تكاد تفيدُنا سيرتُه أخبارا عن كونه متقنا لغير لغة العرب. أما اتصاله بالمترجمين، وبالمتكلمين بغير العربية فقد سبق ذكره، فربما استفاد منهم وصفا لكيفية حدوث الترجمة؛ لأن وصفه للترجمة ولطرقها ينبغي أن يكون عن اطلاع ودراية، لا عن مجرد تخمين.

في نص آخر، يفصل ابن تيمية نظرته للترادف داخل اللغة الواحدة وبين اللغات فيقول:

إذَا تَأَمَّلْت الْأَلْفَاظَ الَّتِي يُتَرْجَمُ بِهَا الْقُرْآنُ – مِنْ الْأَلْفَاظِ الْفَارِسِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ وَغَيْرِهَا – تَجِدْ بَيْنَ الْمَعَانِي نَوْعَ فَرْقٍ وَإِنْ كَانَتْ مُتَّفِقَةً فِي الْأَصْلِ [...]. وَتَخْتَلِفُ اللُّغَتَانِ أَيْضًا فِي قَدْرِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَعُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ ؛ كَمَا تَخْتَلِفُ فِي حَقِيقَتِهِ وَنَوْعِهِ وَتَخْتَلِفُ أَيْضًا فِي كَيْفِيَّتِهِ وَصِفَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. (ابن تيمية، 2004، جزء 4، صفحة 41)

يتأكد لنا، من خلال هذا النص، تصور ابن تيمية للترجمة، فهو يقول بإمكانيتها على نحو تقريبي، فيمكن الخلوص إلى أنه يقول بإمكانية مطلق الترادف وتعذر الترادف المطلق. ولا أدلّ على ذلك من ألفاظ القرآن الكريم، فأفعال الحركة مثل جاء وأتى ونزل وهبط لها دلالات متقاربة، لكن لكل منها استعمال قرآني خاص، حيث يصير كل فعل يدل على معنى مراد مغاير لا يدل عليه غيره في سياقه، وهذا ما يجعل ترجمتها إلى اللغات الأخرى يستلزم جهدا مضاعفا من المترجم وإمكانات معجمية ودلالية وربما تركيبية من اللغات الناقلة.

وهذا الأمر يكاد يكون مجمعا عليه في أدبيات الترجميات تحت مسمى التكافؤ بين النص الأصل وترجمته. تقول أورتادو في معرض حديثها عن زئبقية مفهوم التكافؤ في الترجمة:

نرى أنه يجب أن يكون انطلاقنا هو وضع سمات مرنة وديناميةللتساوي في الترجمة، والنظر إلى هذا المصطلح على أنه يرتبط بالعلاقة بين الترجمة والنص الأصلي الذي يعرّف ويحدد وجود رابطة بين الطرفين، وتقوم هذه الرابطة دائما على أساس الموقف الاتصالي (المتلقي والغاية من الترجمة)، وعلى أساس السياق الاجتماعي التاريخي الذي تتم فيه الترجمة، وبذلك يكون المصطلح ذا طبيعة نسبية وديناميةووظيفية. (Hurtado, 2001, p. 209)

يلاحظ أيضا أن ابن تيمية يرى في عمل المترجم ممارسة للتفسير بلغة أخرى، ربما قد يكون سَبَق إلى هذا القول، لكن دلالة الترجمة اللغوية في الأصل هي التفسير، فقد ورد في مختار الصحاح أنّ «ترجمَ كلامه إذا فسره بلسان آخر ومنه الترجمان» (الرازي، 1999، صفحة 119). غير أننا نجد بين المعاصرين، لا سيما من الغربيين، من يذهب مذهب ابن تيمية في تصوره للترجمة؛ فوصف الترجمة تفسيرا حاضر في أغلب التصورات والتعريفات الحديثة للترجمة. فالتكافؤ الديناميكي Dynamic Equivalence الذي اقترحه نيدا لا يبتعد كثيرا عن الترجمة–التفسير لكونه نوع تقريبٍ للمعنى (Palumbo, 2009, pp. 39- 40)، إلا أن ابن تيمية لا يقول بتغيير محتوى النص الأصل طمعا في استمالة القارئ بل سبق أن نقلنا قوله أن ترجمة القرآن تكون للفظ كما للمعنى.

كما نجد التفسير حاضرا أيضا في مقولات النظرية التفسيرية (Théorie interprétative) في الترجمة، التي يظهر من تسميتها أنها تعتمد التفسير في الترجمة. هاته النظرية أيضا توظف مفهوم إعادة الصياغة (Hurtado, 2001, p. 315) الذي يكاد يتفق مع قول ابن تيمية «وَتَصْوِيرُ الْمَعْنَى يَكُونُ بِذِكْرِ عَيْنِهِ أَوْ نَظِيرِهِ»، والقول ذاته يتقاطع مع مفهوم التصرف–التكييف Adaptation الذي دافعت عنه المداخل الوظيفية (Palumbo, 2009, pp. 6-7) .

لعل ابن تيمية كان ينطلق، في تأسيس موقفه من ترجمة القرآن الذي يحض المسلمين على المبادرة إليها والمترجمين على إيجاد حلول تعبيرية، من يقينه بوجوب تبليغ الدعوة القرآنية للعجم بالترجمة؛ وعلى هذا فهو يُيسر للمترجم تلك المهمة بتزويده بآليات تبعده عن الترجمة اللفظية، وتحضه على تقريب المعاني من المخاطَب المقصود بأنسب طريق لحاله، وهو لا يفرق بين اللفظ والمعنى عكس ما قد يتبادر من أقواله هذه؛ فها هو يؤكد قائلا: «إِنَّ التَّرْجَمَةَ تَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَلِهَذَا سَمَّى الْمُسْلِمُونَ ابْنَ عَبَّاسٍ تُرْجُمَانَ الْقُرْآنِ وَهُوَ يُتَرْجِمُ اللَّفْظَ» (ابن تيمية، 2004، حزء 5، صفحة 65). فهذا مؤداه ضرورة مراعاة طبيعة اللفظ القرآني من حيث دقته وسعته الدلالية وإعجازه الذي يقتضي تعذر تغييره بلفظ آخر يؤدي ما يؤديه بطريقته وبلاغته السامية.

فخلاصة القول إنّ ابن تيمية يقول بجواز ترجمة القرآن الكريم للحاجة إلى تبليغ غير العرب دعوة القرآن، أما إمكان تحققها فهو يذهب إلى نسبية الترجمة بل قصورها في تأدية معاني القرآن الكريم. وليس ذلك أمرا غريبا إذا راعينا طبيعة النص الإلهي واستحضرنا طبيعة الترجمة كونها نشاطا بشريا يخضع لذاتية المترجم وقدراته. يذكرنا طه عبد الرحمن في هذا الصدد أن الخطاب القرآني «قول ثقيل» (طه، 2012، صفحة 191)، وهو في ذلك يوظف وصفا قرآنيا للقرآن ورد في سورة المزمل، فينعت كل ما دون القرآن بالقول الخفيف. يفسر طه عبد الرحمن الثقل في الخطاب القرآني «بمصدره وطبيعته وحال متلقيه الأول، فالمُلقِي، وهو الله عز وجل، متصف بالتعالي، والمُلقَى كلام لا يَحصرُ معانيه تفكيرٌ، فالثقل فيه راجع إلى اللاتناهي والسَّعة، بينما المُلقَى عليه فهو كل من سوى الله، ممثلا بالمتلقِّي المثالي الرسول صلى الله عليه وسلم» (طه، 2012، صفحة 192) . وعلى هذا الأساس ينبغي أن تتأسس كل محاولة لترجمة القرآن الكريم، إذ ينبغي لكل مترجم أن يأخذ في الحسبان هذه الأمور الثلاثة، فالنص القرآني يضفي عليه مصدره الإلهي نوعا من القداسة ليست لغيره من النصوص، فضلا عن كونه صادرا عن عليم خبير بالخلق جميعا، فكل عباراته تشير إلى معان توصف بالثقل والسعة الدلالية والدقة، أي ما يُصطلح عليه بإعجاز القرآن البياني. وذلك ما يجعل من معاني القرآن الكريم يعسر أن يحيط بها فرد بعينه، لكونها أولا من عند من لا يحاط بعلمه، ولكونها تَسَعُ الكون كله، ثم هو خطاب للكون كله، فلكلٍ قدرٌ من الخطاب وقدرٌ مناسب من القدرة على الفهم.

وما دامت هذه مواصفات الوحي؛ استُلزم أن تكون طريقة ترجمته مغايرة كليا لترجمة كل قول خفيف، لكن يستلزم أيضا أن كل ترجمة له ستنتج حتما قولا خفيفا ينزل دركات بعيدة عن مستوى القول الثقيل . وهذا الوصف الذي ذكره طه عبد الرحمن هو بالتقريب ما ذهب إليه ابن تيمية.

9. خاتمة:

حُصر موضوع هذا المقال في عرض وتحليل لجملة من آراء ابن تيمية في الترجمة، وذلك من خلال رصد لبعض من أقواله بخصوص الترجمة في بعض من كتبه فحسب. وكان التعامل مع أقواله بمقارنتها مع مقترحات دراسات الترجمة الحديثة.

ولقد ثبت من خلال التنقيب عن أقوال ابن تيمية في الترجمة أنه كانت له فعلا آراء قيمة بخصوص الترجمة عموما وترجمة القرآن خصوصا. وتأكد أيضا أنه كان مهتما بالترجمة، مطلعا على ما ينقل إلى العربية، وعارفا ببعض من خصوصياتها.

وعلى إثر تحليلها من منظور دراسات الترجمة الحديثة فإنه يمكن عدها إسهامات جادة وذات قيمة أكيدة بالنسبة إلى لمعارف النظرية بخصوص الترجمة؛ لكونها ناتجة عن نظر مستقل وتمحيص جاد للكتب المترجمة، ومدعمة باستشارات ابن تيمية لمن كان يصفهم بالحذاق والصادقين من المترجمين أو الناطقين بغير العربية. ولذلك فإنه يمكن دعوة المهتمين بالترجمة في العالم العربي إلى مزيد من الاهتمام بها وإضافتها إلى أدبيات الترجمة باللغة العربية.

لقد تبيّن أيضا أن آراؤه في الترجمة تضاهي كثيرا من مقولات دراسات الترجمة الحديثة، لكنه يستعمل لغة خاصة به، فينبغي على الباحث أن يكون أولا على دراية بأسلوب ابن تيمية في الكتابة، وأن يكون ثانيا ذا نصيب وافر من الاطلاع على دراسات الترجمة الحديثة.

لا يعني هذا أننا نزعم أن لابن تيمية نظرية متكاملة في الترجمة، لكون النظرية لها جهاز مفاهيمي وعدة مصطلحية مناسبة ولابد أن تكون موضوع اختبار على عينات تطبيقية فعلية للتثبت من صلاحيتها أو عدمها. بينما آراء ابن تيمية تتأسس على قراءات لكتب مترجمة، وعلى استشارات شفوية لمترجمين أو ناطقين بغير العربية. ويمكن أن تصنف أقواله في الترجمة ضمن تأملات لممارسات الترجمة وقته أو قبله ، لكنها تأملات عميقة واعية بخطورة الترجمة ملمة بشروط نجاحها.

يظهر من خلال مؤلفات ابن تيمية التي بث فيها آراءه عن الترجمة وعيُه بعلاقة الترجمة بالكتب الدينية، وعلاقة الترجمة بالفلسفة والمنطق وعلم الدلالة.

فكتابه "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" بسط فيه ردا علميا مؤصلا على النصارى، ووظف فيه الترجمة كونها وسيلة لتبليغ كتب الأنبياء، ولكون كتب النصارى هي ترجمات عن ترجمات، ولا يزال حالها كذلك حتى اليوم. وهدف ابن تيمية من ذكر الترجمة في معرض رده على أهل الكتاب هو بيان خطر الترجمة وعظيم أثرها في تشويه نصوص الوحي، وكأنه يلحّ على المسلمين من خلال ذلك على ضرورة اضطلاعهم هم أنفسهم بترجمة كتبهم الدينية، ووقوفهم أيضا على ما يترجم إلى لغتهم.

أما كتاباه "درء التعارض" و"الرد على المنطقيين" فيظهر منهما اهتمام ابن تيمية بكل من علوم المنطق والدلالة والفلسفة، وهي علوم مرتبطة فيما بينها، والرابط بينها هو كونها تقوم على علم الدلالة، وهذا ما يربطها هي أيضا بالترجمة. ومن هنا تظهر قيمة آراء ابن تيمية وأهميتها وأحقيتها بالدراسة من وجهة نظر دراسات الترجمة خصوصا. ومما يحض على العناية بما كتبه ابن تيمية هو أن كثيرا من المقاربات والنظريات والمقترحات الحديثة في مجال دراسة الترجمة هي مقاربات بينية تستفيد من أكثر من تخصص، فقد أصبحت نظريات الترجمة الحديثة تُبنى على مقولات مأخوذة من تخصصات أخرى، لا سيما الفلسفة، واللسانيات عموما. وهذا النزوع إلى المقاربات البينية نجده لدى ابن تيمية فيما كتبه عن الترجمة.

بينما موسوعة الفتاوى فهي بمثابة سفر جُمعت فيه الكثير من كتبه ورسائله، وهي تتوزع على علوم اللغة والشريعة، وحديثه فيها عن الترجمة لا يرتبط بموضوع دون آخر، وإن غلب على مقولاته بعض التكرار، فكأنه يشير إلى الارتباط الوثيق بين الترجمة وسائر التخصصات الأخرى.

لقد بينت مناقشةُ جملة أقوال ابن تيمية أنه بإمكان الباحثين أن ينقبوا في تراث علمائنا عن إضافات قيمة في مجال الترجمة وغيرها من العلوم. يكفي فقط أن نتفهمها بلغة كاتبيها ونمحص علاقتها مع المقترحات الحديثة التي تتسم بانضباط منهجي وأساس مفاهيمي لكن يغلب عليها التنوع والتعارض أحيانا.

10. المراجع:

القرآن الكريم.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن عبد السلام. (1997). *درء تعارض العقل والنقل* (تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن عبد السلام. (1999). *الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح* (تحقيق علي بن حسن بن ناصر وآخرون). الرياض: دار العاصمة.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن عبد السلام. (2004). *مجموع الفتاوى* (تحقيق: عامر الجزار و أنور الباز). المنصورة: دار الوفاء.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن عبد السلام. (2005). *الرد على المنطقيين* (تحقيق: عبدالصمد شرف الدين المكتبي). بيروت: مؤسسة الريّان.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن عبد السلام. (1426هـ). *بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية* (تحقيق: يحي بن محمد الهنيدي). المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري. (1414هـ). *لسان العرب* (ط3). بيروت: دار صادر.

أورتادو، ألبير أمبارو. (2007). *الترجمة ونظرياتها، مدخل إلى علم الترجمة* (ترجمة: إبراهيم المنوفي). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي. (1999). *مختار الصحاح* (تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5). بيروت: المكتبة العصرية – الدار النموذجية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد. (1997). *الموافقات في أصول الفقه* (تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد ط1). الخبر: دار ابن عفان.

الشجيري، هادي أحمد فرحان. (2001). *الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية*. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

طه، عبدالرحمن. (1995). *فقه الفلسفة: الفلسفة والترجمة* (ط1). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

طه، عبدالرحمن. (2012). *سؤال العمل: بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم* (ط1). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

عناني، محمد. (2005). *مرشد المترجم* (ط3). الجيزة: الشركة العالمية المصرية للنشر – لونجمان.

عياشي، منذر. (2005). الترجمة وإشكالات التأصيل. *مجلة ثقافات*، 12، 12-18.

غيدير، ماتيو. (1432هـ). *مدخل إلى علم الترجمة: التأمل في الترجمة ماضيا وحاضرا ومستقبلا* (ترجمة: محمد أحمد طجو). الرياض: جامعة الملك سعود.

فؤاد، عبدالفتاح أحمد. (2001). *ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي* (ط3). الإسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الكرمى، مرعي بن يوسف الحنبلى. (1404هـ). الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية (تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

النحلاوي، عبدالرحمن. (1986). *أعلام التربية في تاريخ الإسلام: ابن تيمية*. دمشق: دار الفكر.

Doniach, N. Sh. (1981). *Concise oxford english-arabic dictionary of current usage*. London: Oxford University Press.

Eco, U. (2008). *Experiences in translation* (A. McEwen trans.). Canada: Toronto Italian Studies, Goggio Publication Series.

Hurtado, A. A. (2001).*Traducción y traductologia introduccion a la traductologia*. Madrid : Ediciones CÀtedra.

Luther, M. (1964). *Œuvres*. Genève: Labor and Fides.

Nida, E., & REYBURN, W. (1981). *Meaning across cultures*. New York: Orbis Books.

Palumbo, G. (2009). *Key terms in translation studies*. London: Continuum International Publishing Group.